

قضية

المحامي منير الشدياق

mounirchidiac2014@gmail.com

أدلة استشهاد العسكريين المخطوفين لم تكن حاسمة

الامن العام أنجز الوساطة بتوجيهات السلطة السياسية

في الاول من كانون الاول 2015 اثمرت وساطة المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم عن تحرير 16 عسكريا لبنانيا كانوا مختطفين لدى تنظيم "جبهة النصرة" الارهابي. في اواخر آب 2017، شاء القدر ان يكون العسكريون الثمانية المخطوفون لدى تنظيم "داعش" الارهابي استشهدوا، فاقصر نجاح الوساطة على اعادة جثامينهم، الى جثامين اثنين من رفاقهم استشهدوا قبلهم بمدة

اولها: التسويات السياسية والديبلوماسية، او ما يعرف بالوسائل الودية لحل النزاعات كالمفاوضات، المساعي الحميدة، التحقيق، التوفيق، والوساطة...

ثانيها: الوسائل القانونية كالتحكيم الدولي، والقضاء الدولي.

ثالثها: الوسائل الزجرية كالضغوطات الاقتصادية مثال الحظر، الحصار، المقاطعة، تجميد الاموال او حجزها في الخارج وسواها.

رابعها: اللجوء إلى القوة العسكرية كخيار اخير. بالتالي، يتبين ان الوساطة تندرج ضمن فئة الوسائل الودية لحل النزاعات، اي الوسائل السياسية والديبلوماسية.

بين الوساطة والمفاوضات

لا بد من توضيح الفروق القانونية بين الوساطة

تولت المديرية العامة للامن العام الوساطة الاولى، كما الثانية، بناء على توجيهات السلطة السياسية التي يولها الدستور والقوانين صلاحية اتخاذ القرار، هذا من جهة. اما من جهة ثانية، فان كل الادلة والمعلومات التي توافرت للمديرية حول استشهاد العسكريين المخطوفين لدى تنظيم "داعش" الارهابي كانت، وظلت حتى تاريخ اتمام الوساطة، غير حاسمة علميا وواقعا.

بازاء هذا الواقع المعقد، بهدف كشف مصيرهم، قام المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم بزيارات لدول اقليمية، وكلف مجموعة من الامن العام تنفيذ عمليات تفتيش واستقصاء وحفر في جرد السلسلة الشرقية، حيث كان يسيطر عليها "داعش" و"النصرة" الارهابيان، بحثا عن اثبات مادي يقطع شك الادلة الضبابية بيقين الحقيقة الحاسمة.

ما تعريف الوساطة وخصائصها؟ ضمن اي اطار تصنفها القوانين الدولية؟ ما انواع الادلة التي توافرت سابقا للامن العام عن العسكريين المخطوفين؟ ماذا عن المهمات الامنية التي قام بها في دول اقليمية وفي الجرد؟

التعريف

تجمع القوانين الدولية والمحلية على تعريف الوساطة بما معناها انها مسعى ودي تقوم به دولة ثالثة، او شخصية حيادية، من اجل إيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين، او بين اي جهتين متنازعتين. من خصائصها ان الجهة القائمة بها تشترك مع الاطراف المتنازعين في اقتراح الحلول للنزاع، واعداد التسوية، ومتابعة كل مراحل تنفيذها.

التصنيف الدولي

تصنّف القوانين الدولية الوسائل المعتمدة دوليا في حل النزاعات الى اربع فئات:



السلطة السياسية وافقت على الوساطة في ضوء معطياتها الاخيرة.

العام تنفيذ مهمات امنية في الجرد، حيث كان يسيطر تنظيم "داعش" و"النصرة" الارهابيان، للبحث ميدانيا عن جثث العسكريين الشهداء في اماكن محتملة، كانت المديرية قد حصلت على احداثياتها من مصادر متعاونة. لكن لم يعثر على الرفات بالرغم من ان عمليات النيش لم تكن بعيدة كثيرا من المكان الذي وجدت فيه رفات العسكريين الشهداء.

ما يمكن الكشف عنه اليوم هو الاتي:

1- خلال الاشهر الاخيرة توجه اللواء ابراهيم ما يقارب عشر مرات، في عدد منها فوراً لحظة علمه بمعطيات معينة، الى دول اقليمية تمكنت سلطاتها من توقيف او اسر مسؤولين كبار في تنظيم "داعش" يصنفون مثابة "بنك معلومات"، نظرا الى ما يملكون من معلومات امنية واستخبارية حساسة. وهم كانوا تواجدوا خلال السنوات الاخيرة في جرود عرسال او رأس بعلبك او القاع. اطلع اللواء ابراهيم على التحقيقات الجارية معهم والتأكد من وجود معلومات في حوزتهم حول العسكريين ومصيرهم، استنادا الى المعطيات والمعلومات الشاملة المترابطة بين ملفات محلية واقليمية ودولية عدة. كل ذلك بهدف الوصول الى اي خيط قد يفيد في هذا الملف.

2- توجه مجموعة من قوات النخبة في الامن العام، سرا للغاية، مرات الى نقاط جغرافية محددة، تخضع لسيطرة نارية من مسلحي تنظيم "داعش" الارهابي في جرد السلسلة الشرقية اللبنانية، وكان الارهابيون قد زرعوا الغاما فيها تم تفجير البعض منها. وذلك استنادا الى ترجيحات وجود العسكريين فيها، احياء او امواتا، او اي ادلة ذات صلة بمصيرهم. لم يعلن عن تلك العمليات لضرورات امنية، باستثناء بعض منها كالعلمية التي عثر خلالها عسكريو الامن العام على خمس جثث داخل مغارة، تبين بعد فحص الحمض النووي الذي اجري عليها انها تعود الى مواطنين سوريين هم: راغب قلوامة، غسان ميخائيل شنيص، شادي ميخائيل تغلب، جهاد مطانيوس تغلب، داود سركيس ميلانة. وقد تم تسليمهم الى السلطات السورية.

في الاستنتاج، من البديهي القول انه لو كانت الادلة المتوافرة ثابتة وحاسمة، لكانت

”
اللواء ابراهيم لـ "داعش":
لا وقف للقصف ولا
تفاوض قبل كشف مصير
العسكريين اولا

الامن العام انجز
مهمات وعمليات امنية
بحثا عن ادلة حسية

استخبارية غير مطلعة على الادلة اساسا، تؤكد وتحسم معلومة محددة، من شأنها فيما لو ثبتت صحتها، ان تسف تلك الادلة الموجودة من اساسها بشكل كامل.

بناء على هذا الواقع المعقد، بهدف التأكد من مصير العسكريين ومدى صحة الادلة او عدمها بطبيعة الحال، وضع اللواء عباس ابراهيم خطة عملانية في مسارين متوازيين.

الاول: يقضي بالتواصل شخصيا مع مسؤولين في دول صديقة قد يساعدون في بشكل مباشر او غير مباشر على حل هذه القضية الوطنية.

المخطوفين لدى تنظيمي "داعش" و"النصرة" الارهابيين، لم يتواصل بشكل مباشر مع اي منهما، بل عبر وسطاء دوليين او محليين شاركوا في تقديم التسهيلات ومواكبة الحلول حتى النهاية. بالتالي، يكون التوصيف القانوني الصحيح للمهمات التي قام بها اللواء ابراهيم في هذا الاطار، للعملية ككل، هو الوساطة وليس مفاوضات او مساعي حميدة.

الادلة غير الحاسمة

الادلة التي توافرت للمديرية العامة للامن العام، خلال شباط 2015 خصوصا، وما قبله وبعده عموما، عن مصير العسكريين المختطفين لدى تنظيم "داعش" الارهابي، تنقسم الى فئتين:

الاولى: معلومات استخباراتية، وهي لم تكن ثابتة وحاسمة من جهة، ولا موثوقة المصدر الى حد يبني عليه من جهة اخرى. رغم ذلك، تم اخذها في الاعتبار والعمل على التحقق منها ومتابعتها الى اقصى الحدود الممكنة داخل لبنان وخارجه.

الثانية: ادلة مادية، وبغض النظر عن ماهيتها و نوعيتها، على اعتبار ان الكشف عن تفاصيلها ينعكس ضررا على الجهة التي سلمتها الى المديرية، فإن الفحوصات التقنية والفنية والعلمية المتخصصة التي اجريت عليها لم تستطع ان تجزم بأنها حقيقية غير مركبة. ما زاد من الشكوك فيها ايضا، ورود معلومات



"فجر الجرد": اكبر نتائج باقل خسائر.



NICOLAS MORHEJ
Since 1947



ROVINA
SWISS MADE

حسومات خاصة لعسكريي الأمن العام

Jdeideh: Main Branch - 01 875444
Hazmieh: City Center - 01 283851
Choueifat: The Spot - 05 815122
Dora: City Mall - 01 897848

www.rovina.com



في اساس عملية "فجر الجرود" كشف مصير العسكريين المخطوفين لدى تنظيم "داعش".

على تنظيم "داعش" حتى النهاية، لقتل من يقتل منهم انتقاما للعسكريين الشهداء، ولتوقيف من يظلون احياء واحالتهم الى القضاء لمحاكمتهم ومعاقبتهم اشد العقوبات، بعد معرفة مصير العسكريين المخطوفين منهم. ثانية تعتبر انه طالما سيتحقق هدفا عملية "فجر الجرود"، اي تحرير الارض وكشف مصير العسكريين وتسلمهم، ما الفائدة الوطنية من حتمية تكبيد الجيش اللبناني عشرات الشهداء الاضافيين لاجل القضاء على كل افراد تنظيم "داعش"؟ خاصة وان الارهابيين يقيمون في المغاور التي يستحيل اقتحامها الا بعد رمي المتفجرات فيها، ما يقتل جميع من فيها، ومن ضمنهم نساء واطفال، وبذلك كيف نسلمهم الى العدالة؟ ماذا لو قتلنا القلة منهم، كما بينت التحقيقات، الذين يعرفون مكان دفن العسكريين؟ هل ان قتلنا لهم انتقاما يجعلنا دولة قانونية متحضرة ام يحولنا في المضمون الى امثالهم؟

بين الرأيين المتناقضين اللذين نحترم ونجل، كان هناك اجماع على ان عملية "فجر الجرود" حققت اعلى قدر من النتائج باقل قدر من الخسائر، وعاد شهداؤنا لتتاح نفوسهم في وطنهم بعد الصلاة على ارواحهم، ويرتاح اهلهم بعد عذابات طويلة.

قضية الامام الصدر لم تحسم لغياب دليل قاطع

المخطوفين وتسليمهم الى الجيش اللبناني، وتسليم حزب الله اسراه وشهداءه. تواصل حزب الله مع اللواء ابراهيم وابلغ اليه العرض. قام اللواء ابراهيم فورا بابلغ السلطة السياسية اللبنانية صاحبة الصلاحية القانونية لاتخاذ القرار، فاعطته الموافقة، وهكذا كان. شاء القدر ان نتائج الوساطة واعترافات من استسلم في اخر المطاف من افراد تنظيم "داعش"، في الضفتين اللبنانية والسورية، تزامنا تقريبا في كشف مكان دفن الشهداء العسكريين. في 8 ايلول 2017 ودع لبنان شهداءه العشرة في حداد رسمي وحزن استثنائي وفخر وطني بابطال لم يبايعوا الا الولاء للجيش والوطن.

بين اتجاهين مما لا شك فيه ان الرأي العام اللبناني انقسم في ما خص قرار السلطة السياسية هذا، بين فئتين: اولى تعتبر انه كان يجب الاستمرار في الهجوم

المديرية العامة للامن العام قد اعلنتها، ولما كانت قامت بكل تلك المهمات التي تعرض قسما من عسكرييها الى خطر شديد.

ابلاغ الاهالي او عدمه

على سبيل القياس، ان قضية العسكريين الذين كانوا مخطوفين لدى تنظيم "داعش" تتشابه مع قضية خطف الامام السيد موسى الصدر ورفيقه في آب 1978 لناحية عدم وجود ادلة حاسمة في اي من القضيتين. في قضية الامام المغيب، وعلى الرغم من وجود لجنة قضائية خاصة قابلت الكثيرين من المعننين مباشرة بالملف في لبنان وليبيا، واجرت تحقيقات مع العديد منهم، فمنذ 39 سنة حتى اليوم لم يعلن عن مصيرهم سلبا ام ايجابا لسبب واحد، له ابعاد وطنية واخلاقية وانسانية وعلمية، هو عدم وجود دليل حاسم. بالتالي، بالقياس، هل يعقل وطنيا واخلاقيا وانسانيا وعلميا ابلاغ الاهالي باستشهاد ابنائهم العسكريين استنادا الى ادلة غير حاسمة؟

عملية "فجر الجرود" والقرارات السياسية حددت قيادة الجيش اللبناني منذ البداية هدفين اساسيين لعملية "فجر الجرود": الاول تحرير الاراضي اللبنانية من سيطرة الارهابيين.

الثاني كشف مصير العسكريين المخطوفين لدى تنظيم "داعش" واعادتهم احياء كانوا ام شهداء. في الايام الاولى لبدء العملية، اتصل وسيط باللواء عباس ابراهيم ناقلا اليه رغبة قيادة تنظيم "داعش" في وقف القصف عليهم في مقابل التفاوض حول كشف مصير العسكريين. رفض اللواء ابراهيم مبلغا اياه حرفيا: "لا وقف للقصف ولا تفاوض الا بعد كشف مصير العسكريين اولاً". بازاء هذا التشدد، وبما ان المساحة الجغرافية التي كان يحتلها تنظيم "داعش" بعضها ضمن الاراضي اللبنانية وبعضها الاخر ضمن الاراضي السورية، فان قيادة التنظيم قامت انطلاقا من الاراضي السورية بالتواصل عبر وسطاء مع حزب الله الموجود في الجهة السورية ومع السلطة السورية، عارضة عليهما انسحاب ارهابيها نحو محافظة دير الزور في الداخل السوري، وهي خاضعة في معظمها لنفوذ تنظيم "داعش"، في مقابل كشف مصير العسكريين اللبنانيين